

تقييم مدى اثر فاعلية انظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

خالد البشير محمد أحمد

(استاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراتة)

إسماعيل بشير سلطان

(استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراتة)

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٢٥ م

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي من خلال تحليل آلياتها وأدواتها في كشف ومنع الاحتيال (استقلالية المراجعين الداخليين، كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين، توفر الدعم الاداري للمراجعة الداخلية)، تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة المراجعة الداخلية، مثل الاستقلالية، الخبرة، واستخدام التكنولوجيا، تقديم التوصيات لتعزيز دور المراجعة الداخلية في مكافحة الاحتيال المالي، بما يساهم في تحسين الحوكمة المؤسسية، وقد استخدم الباحثان الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة، وتم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية ((spss)) فضلا عن استخدام عدد من المؤشرات الإحصائية في اختبار الفرضيات، تمثلت في الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اختبارات Z، حيث كان عدد المجتمع في ٤٠ مفردة في حين العينة كانت ٣٣ مفردة وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية فاعلية أنظمة المراجعة الداخلية ومستوى الحد من الاحتيال المالي في المؤسسات: (استقلالية المراجعين الداخليين، كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين، توفر الدعم الاداري للمراجعة الداخلية) في حين أوصى الباحثان بالرفع من مستوى الخبرة والكفاءة وتعزيز المهارات لدى المراجعين الداخليين من خلال تزويدهم بدورات تدريبية مستمرة لغرض اكتشاف الاحتيال المالي، وكذلك اعطاء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في مجال تحليل البيانات لغرض اكتشاف الأخطاء و التلاعب المالي.

الكلمات المفتاحية :

(انظمة المراجعة الداخلية، الاحتيال المالي، المصارف التجارية الليبية)

Apstract :

This study aims to determine the role of internal audit in reducing financial fraud by analyzing its mechanisms and tools in detecting and preventing fraud (independence of internal auditors, efficiency and experience of internal auditors, availability of administrative support for internal audit), analyzing the factors affecting the efficiency of internal audit, such as independence, experience, and use of technology, providing recommendations to enhance the role of internal audit in combating financial fraud, which contributes to improving corporate governance. The researchers used the questionnaire as a primary tool to collect the necessary data, and it was analyzed using the statistical package ((spss)) in addition to using a number of statistical indicators in testing the hypotheses, represented by the arithmetic mean, standard deviation, and Z tests, where the number of the community was 40 individuals while the sample was 33 individuals. The researchers reached a set of results, the most important of which are: There is a positive relationship between the effectiveness of internal audit systems and the level of reducing financial fraud in institutions: (independence of internal auditors, efficiency and experience of internal auditors, availability of administrative support for internal audit), while the researchers recommended raising the level of experience and efficiency and enhancing skills among The internal auditor by providing him with continuous training courses for the purpose of detecting financial fraud, as well as giving them training courses for internal auditors in the field of data analysis for the purpose of detecting errors and financial manipulation.

Kewords:

(Internal audit systems, financial fraud, Libyan commercial banks)

المقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمراجعة الداخلية من قبل المؤسسات من خلال إنشاء إدارات مستقلة لها، مع العمل على دعمها بالكفاءات والامكانيات التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، فهي تعد أداة الإدارة في قياس فعالية الوسائل الرقابية المطبقة، حيث تعمل كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية وحماية الأصول والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية (مفتاح سالم وآخرون، ٢٠٢٢، ص ١٢٢) تعد المراجعة الداخلية إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتعزيز حوكمتها وضمان سلامة نظم الرقابة الداخلية، مع تزايد تعقيد الأعمال وانتشار الاحتيال المالي، أصبحت المراجعة الداخلية عنصراً حاسماً في الكشف عن الممارسات غير القانونية والحد منها، مما أسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

حيث تتمثل فاعلية المراجعة الداخلية في مكافحة الاحتيال المالي من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ورصد العمليات المالية والإدارية لضمان الامتثال للأنظمة والمعايير المحاسبية، كما تلعب دوراً محورياً في الكشف المبكر عن المؤشرات التحذيرية للغش والتلاعب المالي، من خلال تطبيق إجراءات تدقيقية قائمة على تحليل المخاطر.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة وفعالة يقلل من فرص حدوث الاحتيال المالي، خاصة إذا كانت مدعومة بثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، ومع ذلك فإن فاعلية المراجعة الداخلية تتوقف على عدة عوامل مثل: مدى استقلاليته، وتأهيل الكوادر العاملة فيها، ومستوى الدعم الذي تتلقاه من الإدارة العليا.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة تقييم مدى فاعلية المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي، من خلال استعراض دورها في تعزيز الرقابة والشفافية، وتحليل العوامل التي تؤثر على أدائها في هذا المجال.

يُعدُّ الاحتيال المالي من أكثر التحديات التي تواجه المؤسسات، حيث يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة ويؤثر على ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، إذ تعد المراجعة الداخلية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الشركات للحد منه من خلال تعزيز الرقابة والشفافية.

٢- الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تناولت موضوع المراجعة الداخلية والفساد المالي في المصارف التجارية والمجالات الأخرى، وقد تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أنَّ هناك شحاً في الدراسات الليبية التي تناولت هذا الموضوع، وخصوصاً المراجعة الداخلية والحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية الليبية:

ومن هذه الدراسات دراسة (عادل الصواني وآخرون، ٢٠٢٣) التي هدفت إلى توضيح أثر تفعيل دور المراجعة الداخلية بالقطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري في ليبيا متمثلة عينة الدراسة في المراقبين الماليين بوزارة المالية، المراجعين الداخليين بالوزارات الليبية، موظفي ديوان المحاسبة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لتطبيق التفعيل لوظيفة المراجعة الداخلية للحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي حيث يؤدي تطبيق التفعيل الي (استقلالية المراجع الداخلي، اتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية، زيادة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، زيادة التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، دعم الإدارة العليا للمراجعين الداخليين)، وهو ما يؤدي إلي الحد من الفساد، وأوصت الدراسة بضرورة توفر برامج تدريب مهنية للمراجعين الداخليين بصورة مستمرة بما يدعم كفاءتهم المهنية، وكذلك المحافظة على الكفاءات المهنية لفريق المراجعة الداخلية، واستهدفت دراسة (محمد، سليمان، ٢٠٠٦)، إلى تحليل دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد بالوحدات التنظيمية العامة وفقاً لإصدارات معهد المراجعين الداخليين، واقتراح حزمة من المتطلبات على الأطراف ذات الصلة لتفعيل هذا الدور في بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك اتفاق بين ممارسي وظيفة المراجعة الداخلية على أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من الفساد من خلال تقييم كفاءة وفعالية برامج الحد من الفساد التي تضعها الإدارة العليا، في حين أوصت

الدراسة بان تعمل كل اجهزة الدولة المصرية في اطار عمل موحد على ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة بين كافة العاملين في الوحدات التنظيمية العامة، وهدفت دراسة (أوجيل، ٢٠١٩)، تطوير دور المراجعة في الحد من الفساد المالي وتحسين اداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال المصرية، والتي توصلت إلي بعض النتائج أهمها: إن المراجعة الداخلية ليست سوى آلية من آليات مواجهة الفساد والذي يستلزم مجموعة من اللوائح ضد الممارسات الفاسدة، وان تتضمن معايير المراجعة معياراً خاصاً بالفساد وتطبيقاتها.

وهدفت دراسة (فاطمة هذاب وآخرون، ٢٠٢١) وعنوانها مدى فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الإداري والمالي، إلى بيان فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الإداري والمالي مستخدماً استمارة الاستبيان لجمع البيانات وبعض الاساليب الاحصائية لاختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: ان وجود تدقيق داخلي فعال وكفوء في المصارف يساعد في اكتشاف حالات الفساد الإداري والمالي وبالتالي الحد منه، كما أوصت الدراسة: بضرورة زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي الذي يعد احد اهم عناصر الرقابة الداخلية الفعال، إعطاء التدريب المستمر للعاملين في قسم التدقيق الداخلي الاهمية البالغة لمواكبة اليات التدقيق الحديثة، وهدفت دراسة (الغالي، بوخروبة، بلقاسم، دواح، ٢٠١٩)، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من المصارف إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف على مستوى ولاية مستغانم، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعداد الاستبيان وتحليله حيث توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك وعياً لدى إدارة التدقيق الداخلي في المصارف بأهمية إدارة المخاطر.

كما هدفت دراسة (حمد، منى كامل، ٢٠١٩)، والتي عنوانها دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري، إلى عرض الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي، والتعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري، وقد وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: إن أجهزة التدقيق الداخلي تلعب دوراً مهماً في رفع مستوى الأداء المالي والإداري الحكومي، وتعد العنصر الأساس في حماية الممتلكات والاموال العامة، كما اوصت الباحثة بضرورة تطوير ادلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير التدقيق الدولية لتفعيل دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد.

من خلال العرض السابق نجد أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في اختصاصها بالبيئة الليبية حيث كانت معظم الدراسات في غير تلك البيئة، بالإضافة إلى ما تم في البيئة الليبية لم يرلم يتناول ايجاد العلاقة او الاثر بين أنظمة المراجعة الداخلية والحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية الليبية، ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم دراسة فاعلية أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية:

٣- مشكلة البحث.

تعد وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في المؤسسات اليوم نظراً للتوسع الكبير في حجم الأعمال والتطورات الكبيرة التي حدثت في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات، وبالتالي عدم قدرة الإدارة على القيام بالوظائف الرقابية المناطة بها، حيث تستطيع المراجعة الداخلية أن تسهم في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز سيطرة الإدارة على المؤسسات وكذلك الاسهام في تقييم ادارة المخاطر والحماية منها، كما تسهم المراجعة الداخلية في تحسين الوضع المالي من خلال ضمان سير العمليات، وعدم وجود اختلالات مالية تقلل من فرص الغش والتلاعب في البيانات والمعلومات (مفتاح سالم وآخرون، ٢٠٢٢، ص ١٢٢-١٢٣)

كما يُعد الاحتيال المالي في المصارف التجارية من التحديات الكبرى التي تواجه المؤسسات المالية، حيث، وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى الأدوات المهمة التي تهدف الى تعزيز الشفافية والكشف عن المخاطر المالية، ومع ذلك، لا يزال هناك تساؤل حول مدى فاعلية المراجعة الداخلية في كشف ومنع الاحتيال المالي داخل المصارف التجارية، حيث تختلف نتائجها بناءً على عدة عوامل مثل المراجعيين، استخدام التقنيات الحديثة، والتزام الادارة العليا بتوصيات المراجعة.

تُعدّ عمليات الاحتيال المالي في المصارف التجارية من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تؤثر على استقرارها المالي وسمعتها، مما يؤدي ذلك إلى خسائر مالية كبيرة ويؤثر سلبًا على ثقة العملاء والمستثمرين.

وفي ظل تزايد حالات الاحتيال المالي وتأثيرها السلبي على المؤسسات، تبرز الحاجة إلى أنظمة مراجعة داخلية فعالة للكشف عن هذه العمليات ومنعها، ورغم الدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية، يظل التساؤل قائمًا حول مدى فاعلية هذه الأنظمة في تحقيق هذا الهدف، وهل تتمتع أنظمة المراجعة الداخلية بالقدرة الكافية على الحد من عمليات الاحتيال المالي؟ وما مدى تأثيرها في تحسين بيئة الرقابة الداخلية؟ وبناءً على ذلك، يتمحور التساؤل الرئيسي للبحث حول:

- ما مدى إثر فاعلية أنظمة المراجعة الداخلية في مكافحة الاحتيال المالي داخل المؤسسات؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ١ - ما مدى تأثير استقلالية المراجعين الداخليين على كشف ومنع الاحتيال المالي؟
- ٢ - ما دور كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في تعزيز اكتشاف ومنع الاحتيال المالي؟
- ٣ - ما تأثير الدعم الإداري للمراجعة الداخلية على قدرتها في كشف ومنع حالات الاحتيال المالي؟
- ٤ - فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية أنظمة المراجعة الداخلية ومستوى الحد من الاحتيال المالي في المؤسسات.

الفرضيات الفرعية:

- ١ - استقلالية المراجعين الداخليين تؤثر بشكل إيجابي على قدرة المراجعة الداخلية في كشف ومنع الاحتيال المالي.
- ٢ - كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين تؤثر على مدى نجاح المراجعة الداخلية في مكافحة الاحتيال المالي.
- ٣ - الدعم الإداري للمراجعة الداخلية يعزز من فعاليتها في اكتشاف ومنع الاحتيال المالي.

٥ - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١ - تحديد دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي من خلال تحليل آلياتها وأدواتها في كشف ومنع الاحتيال.
- ٢ - تقييم مدى فعالية المراجعة الداخلية في المؤسسات من خلال استعراض دراسات حالة وإحصائيات حديثة.
- ٣ - تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة المراجعة الداخلية، مثل الاستقلالية، الخبرة، واستخدام التكنولوجيا.
- ٤ - تقديم توصيات لتعزيز دور المراجعة الداخلية في مكافحة الاحتيال المالي، بما يساهم في تحسين الحوكمة المؤسسية.

٦ - أهمية البحث:

- ١ - أهمية علمية: يساهم البحث في إثراء المعرفة حول العلاقة بين المراجعة الداخلية والحد من الاحتيال المالي، مما يساعد الباحثين في تطوير دراسات مستقبلية، كما يساعد في توضيح مدى توافق المراجعة الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الاحتيال المالي.
- ٢ - أهمية عملية: يساعد الشركات والمؤسسات على فهم أهمية المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاحتيال المالي وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتقليل الاحتيال المالي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وزيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

٧ - منهجية البحث:

- أ- الجانب النظري: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لوضع الإطار النظري للبحث بالاعتماد على الكتب والدوريات والمراجع ذات العلاقة بالبحث.
- ٢- الجانب الميداني: اعتمد فيه الباحثان على المنهج الوصفي والأدوات التحليلية من خلال تصميم قائمة

استبيان لجمع البيانات الأولية عن مفردات عينة البحث، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفرضية وعرض النتائج التي تم توصل إليها الباحثان، وتقديم التوصيات المناسبة.

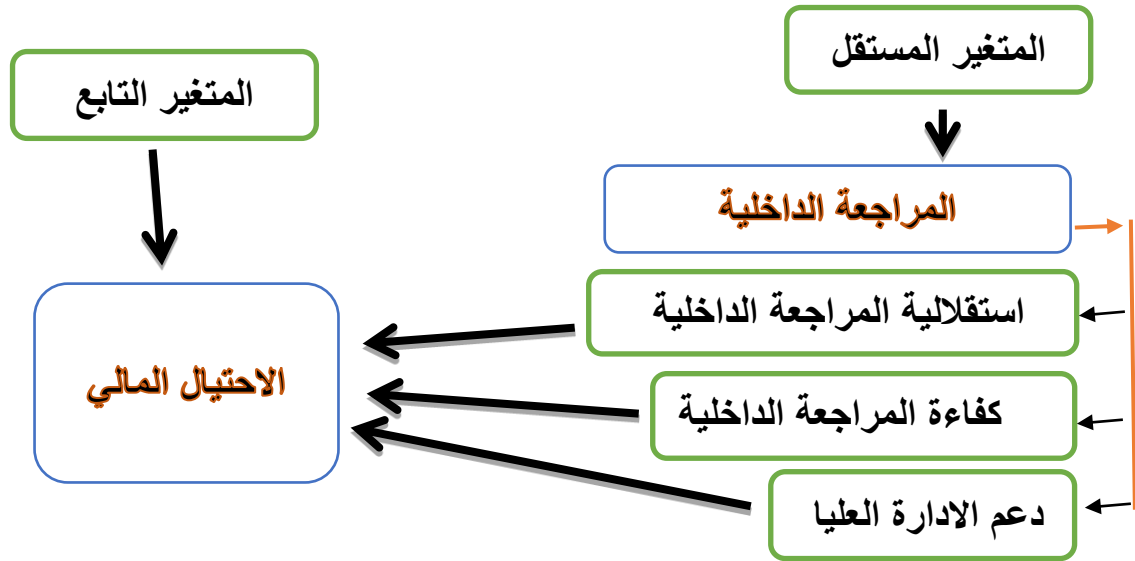
٨- مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في موظفي أقسام المراجعة والمحاسبة بالمصارف التجارية الليبية، غير أن الدراسة استقرت على مصارف الصحاري والتجاري والإسلامي والمتحد والجمهورية ببلدية الجميل كعينة للبحث، حيث سعت الدراسة لأخذ وجهة نظر موظفي أقسام المراجعة والمحاسبة والائتمان والمدراء ومساعدتهم بالمصارف التجارية الليبية المذكورة من ناحية فاعلية المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي من خلال ملء الاستبانة التي وزعت على البعض منهم إلكترونياً والبعض الآخر يدوياً، كان إجمالي الاستثمارات الموزع ٤٠ استثماراً حصل الباحثان على ٣٣ استثماراً كعينة للدراسة.

٩- أداة البحث:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع هذا البحث، قام الباحثان بتصميم أداة البحث والذي كان بعنوان: تقييم مدى فاعلية المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي اشتملت الاداة على ثلاثة أقسام: تضمن القسم الاول معلومات عن المستقصى منهم شملت متغيرات المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، التخصص وتضمن القسم الثاني (المتغير التابع) فاعلية المراجعة الداخلية وتضمن القسم الثالث (المتغير المستقل) الاحتيال المالي.

نموذج الدراسة



الإطار النظري للبحث

١- المبحث الاول: ماهية المراجعة الداخلية.

١ - ١ تعريف المراجعة الداخلية:

اقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على التأكد ومراجعة صحة تسجيل العمليات المالية و تسجيل الاخطاء ان وجدت، ولكن مع تطور المؤسسات والمشروعات الاقتصادية أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الادارة بالمعلومات وبهذا أصبحت المراجعة أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الادارية المختلفة و الإدارة العليا وبموجب هذا التطور أصبح برنامج المراجع الداخلي أو المدقق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى (مصطفى، سليمان، ٢٠٠٦، ص ٢٧).

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة الداخلية بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث الاقتصادية وتقييمها بشكل موضوعي، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بيه هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك الى الاطراف المعنية.

١-٢ مقومات المراجعة الداخلية:

يتوقف نجاح المراجعة الداخلية في نجاح الدور المنوط بها على توفر مجموعة من المقومات التي يجب أن تعمل إدارة أية مؤسسة على توفرها، وأن يسعى المراجع الداخلي إلى تحقيقها (مفتاح سالم وآخرون، ٢٠٢٢، ص ١٢٣)، ومن أهم هذه المقومات مايلي:

١- الاستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي:

أوجبت معايير المراجعة الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية طبيعة ومواصفات الاستقلالية التي يجب أن تتوفر في المراجع الداخلي ليتمكن من إجاز أعماله باستقلالية، فقد بيّن المعيار رقم (١١٠٠ - الاستقلالية والموضوعية) بأنه يجب أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، كما يجب أن يكون المراجعين الداخليين ذات موضوعية أثناء أداء أعمالهم، وبين المعيار رقم (١١١٠) بأنه ينبغي ألا يحدث أي تدخل من أي جهة لتحديد نطاق أداء عمل المراجع الداخلي أو تحديد نطاق توصيل نتائجه، كما بين المعيار رقم (١١٢٠) بأنه يجب على المراجعين الداخليين ان يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة لكل منهم.

وقد أكدت معايير المراجعة الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية على أن استقلالية المراجع الداخلي تتطلب تبعيته لأعلى سلطة إدارية بالمنظمة لضمان أداء واجباته المهنية بحرية تامة وبعيداً عن أية ضغوط في تحديد نطاق المراجعة، وكذلك رفع تقرير المراجعة الداخلية لها، كما أن تحقيق الموضوعية يتطلب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.

٢- نطاق عمل المراجعة الداخلية:

أدى المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية إلى التوسع في نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية وزيادة المهام الملقاة على عاتق المراجع الداخلي، ولحظنا تطوير نطاق المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي بما يستوعب الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري الحكومي وسوء استغلال السلطة فلم يعد نطاق عملها قاصراً على المراجعة المالية ومراجعة الامتثال، بل تعداها ليشمل المراجعة التشغيلية، ومراجعة الفعالية، وإدارة المخاطر، ومراجعة النظم، ومراجعة عمليات الحوكمة وهو ما يؤيده المعيار رقم (2100 - طبيعة العمل).

٣- جود المراجعة الداخلية:

تعرف المراجعة الداخلية بأنها "درجة الامتثال للمتطلبات، حيث تسعى المؤسسات إلى رصد الأداء والأنشطة والعمل اليومي، لتحقيق أعلى مستويات الجودة، والحد من الأخطاء، والكشف عن الانحرافات، بطريقة تلبي احتياجات الإدارة، وتستند نوعية المراجعة الداخلية للحسابات الى الاداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية من اجل تحقيق اهدافها وحماية الاصول"، (التير، وابوشية، ٢٠٢٠، ص ٣٣٤)

٤- الكفاء للمراجعين الداخليين:

هناك ارتباط للكفاءة بشكل عام مع قدرة الشخص علي أداء الوظيفة المسندة له بالشكل الصحيح، حيث تعتمد علي مستواه العلمي وخبرته المهنية، ويؤدي تميز المراجعين بالكفاءة إلي تحقيق فعالية أفضل لنشاط المراجعة الداخلية، حيث تؤكد معايير المراجعة الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي على ضرورة توافر الكفاءة المهنية اللازمة في المراجع الداخلي أو فريق عمل المراجعة الداخلية الذين سيتولون مهمة مراجعة معينة، وهو ما يؤيده المعيار رقم (١٢١٠ - المهارة)، إذ تقاس الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين من خلال المؤهلات العلمية التي حصل عليها المراجع الداخلي، والشهادات المهنية التي حصل عليها المراجع الداخلي، الخبرة العملية للمراجع الداخلي في مجال المراجعة الداخلية، التطوير المهني المستمر للمراجع الداخلي، المعرفة بطبيعة عمل الجهة الحكومية، القدرة علي الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع العاملين من خارج مكتب المراجعة الداخلية، و بالمقابل فإن ما تواجهه مكاتب المراجعة الداخلية بالقطاع الحكومي من تدني الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين من شأنه أن يحد من تقديم خدمات فعالة للإدارة وبالتالي حدوث انحرافات عن الاهداف المرسومة وتفشي الفساد المالي و الإداري.

٥- التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والخارجي:

تقتضي مصلحة المنظمة الحكومية تطوير وتنسيق العلاقة في كافة مجالات العمل من خلال التعاون والتنسيق بينهم، وذلك لتغطية الأعمال اللازمة وتلافي ازدواجية الجهود وهو ما أشار إليه المعيار رقم (٢٠٥٠- التنسيق)، ويمكن للمنظمة الحكومية أن تقوم بزيادة التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من خلال التنسيق والتعاون والاتصال بشأن تخطيط استراتيجية الرقابة (مثل اجتماعات التخطيط المشتركة)، واجتماعات منتظمة بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الداخليين، والترتيبات لتبادل المعلومات، وتوصيل تقارير الرقابة لكل منهما، وتنظيم برامج تدريب ودورات مشتركة، وتطوير المنهجيات، ومنح حق الوصول إلى مستندات الرقابة، ذلك لأن لهم هدف جماعي يتمثل في تعزيز الحوكمة الجيدة من خلال استخدام الموارد العامة وملكيتهما وتشجيع الإدارة العامة التي تحقق الكفاءة والفعالية.

٦- دعم الإدارة العليا للمراجعين الداخليين:

نصت معايير المراجعة الدولية للممارسات المهنية على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والإدارة العليا في أكثر من موضوع فعلى سبيل المثال، نص المعيار رقم (١٠٠٠ - الغرض والسلطة والمسؤولية) على أن تكون الموافقة النهائية على ميثاق المراجعة الداخلية الذي يحدد اغراض وسلطات ومسؤوليات نطاق نشاط المراجعة الداخلية من مسؤولية الإدارة العليا، ونص المعيار رقم (2020 - التبليغ والموافق) على أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتبليغ الإدارة العليا بخطط نشاط المراجعة الداخلية والاحتياجات من الموارد، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، وذلك لمراجعتها والموافقة عليها.

١-٣ مزايا المراجعة الداخلية:

للمراجعة الداخلية العديد من المزايا التي تجعلها ضرورية لأي مؤسسة ترغب في تحسين ادائها وضمان الامتثال للقوانين واللوائح ومن هذه المزايا. (الصحن، النور، ٢٠٠٢، ص ٢٠)

١ - يستطع المراجع الداخلي بسبب وجوده في المشروع ومعاصرته للمشاكل بشكل مستمر ان يلمس كل نواحيه ونشاطاته واجراءاته والمشاكل المترتبة عليه.

٢- تتم المراجعة الداخلية بصورة منتظمة ومستمرة على طول السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً كما هو في حالة المراجع الخارجي.

٣- تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع فهي تعتبر راقية لخدمة الادارة وتعمل على قياس وتقييم فعالية الرقابة الداخلية.

١-٤ أهداف المراجعة الداخلية:

تهدف المراجعة الداخلية بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، ويرى (سعداني، ٢٠٠٨، ص ٦)، أن اهداف المراجعة الداخلية تتمثل في الاتي:

١ - الفعالية التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام الوحدة الاقتصادية.

٢- تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الرقابة.

٣- تقديم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها الوحدة وزيادة قيمتها وتحسين عملياتها.

٤- كفاءة الطرق التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي.

٥- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، وابداء الراي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى فاعلية ادارية

١-٥ وسائل المراجعة الداخلية:

هناك عدة وسائل للمراجعة الداخلية تتمثل في

١- التحقيق - وهي وسيلة من وسائل المراجعة تهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محددة وليس خلال فترة زمنية محددة، أي التحقق من الارصدة والاجماليات التي تحتوي عليها القوائم المالية، والتي تتجه لعرض الملكية والموجود الفعلي (محمد يوسف، ١٩٨٦، ص ١٧١).

٢- التقييم - وهو فحص السجلات المحاسبية والتقارير عنها ويقوم المراجع الداخلي بالحكم على مدى قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه واقتراح التعديلات (الصحن، ابوزيد، ص ١٥٤).

٣- الحماية- وهي حماية اصول المشروع والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره الى حماية المنشأة من الافلاس والسرقة وذلك من خلال الآتي (الشريف، ٢٠١٠، ص ٩١):

أ - حماية الأصول.

ب- سلامة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها.

ج- التأكد من الاستخدام الامثل للمواد.

د - الملائمة في أساليب القياس والسياسات والخطط والأفراد مع القوانين واللوائح.

هـ - تقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الأصل المتعطل.

٤- تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بعملية المراجعة بغرض تحقيق اهدافها المخطط لها.

١-٦ دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي:

للمراجعة الداخلية دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية، وتبدأ عملية المراجعة بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات المراجعة المناسبة لذلك الموضوع، وبذلك يتم مراجعة الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم، ومن ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية المراجعة لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المراجع بتنفيذها مع العمل على ضبط الأداء، ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على ادارة المراجعة، ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص، ويتم اعداد تقارير حول مآتم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج ذلك معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار السليم.

١ - ٧ إجراءات المراجع (المدقق) اتجاه الأخطاء والغش وفقاً للمعيار الدولي ٢٤٠:

هناك إجراءات على المدقق اتخاذها لتجاوز خطر المسؤولية:

١- تنفيذ إجراءات تدقيقية معدلة أو إضافية: وتتم هذه التعديلات أو الإضافات عندما تكشف إجراءات التدقيق المطبقة عن وجود غش أو خطأ محتمل له تأثير مهم على القوائم المالية، أما نطاق هذه الإجراءات المعدلة أو المضافة فتعتمد على اجتهاد المدقق بالنسبة إلى نوع الغش أو الخطأ المؤثر واحتمال حدوث

٢ - في حالة اكتشاف أخطاء في المستندات أو في الدفاتر والسجلات أن يقرر فيما إذا كان الخطأ يستلزم تصحيحاً أو أن طبيعته وأهميته النسبية لا تستدعي مثل هذا التصحيح ويمكن تقسيم هذه الأخطاء المنظورة إلى مجموعتين:

أ- اخطاء لا تؤثر على حسابات الأستاذ العام، فيكتفي بتعديل الأرقام بدفاتر اليومية أو بكشوفات الجرد.

ب - اخطاء تؤثر على حسابات الأستاذ العام، فيجب تصحيحه وذلك بأجراء قيد تعديل اليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة قيد التعديل وسبب إجرائه.

٣ - الإبلاغ عن الغش والخطأ: (إلى الإدارة، إلى المستفيدين، إلى السلطات النظامية والتنفيذية).

٤ - التسلح بالتأهيل العلمي والعملية والخبرة والكفاءة، بذل العناية المهنية الواجبة والالزمة أبداء رأيه في اكتشاف الأخطاء والمخالفات.

٥- الانسحاب من مهمة التدقيق: قد يجد المدقق الانسحاب أمر ضروري عندما لا تقوم المنشأة باتخاذ الإجراءات المطلوبة في معالجة الانحرافات والغش حتى لو لم يكن تأثيرها مهما ومباشراً على القوائم المالية .

١ - ٧ أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية الآتية: (يغود وصبايحي، ٢٠٠٧، ص ٦-٧).

١ - الأسس الإدارية: تعد الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث: -

أ - وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف، إذ يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

ب - تقسيم العمل اذ يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

ج - تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطائه قدراً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

د - تطبيق الإدارة بالاستثناء اذ يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، فضلاً عن مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

٢- الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف، وأهمها :

أ- توفير الأمان: ويعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.

ب - مراقبة السيولة: وتعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

٢- المبحث الثاني: الاحتيال المالي.

٢-١ مفهوم الاحتيال المالي

يشير مصطلح الاحتيال حسب معيار التدقيق الدولي (ISA ٢٤٠) إلى "فعل متعمد من قبل الإدارة أو موظفين أو المكلفين بالرقابة أو أطراف أخرى وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع والتضليل للحصول إلى ميزه غير عادله أو غير قانونيه" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٩، ص ١٥٦)، كما عُرف بأنه "فعل متعمد ينطوي على استعمال الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية في مرتكب الجريمة أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال، وليس من الضروري أن يقتصر الاحتيال على المنافع النقدية أو المادية، فالاحتيال يشمل أيضاً التحريف المتعمد للحقيقة لإغراء شخص بتقديم معلومات دون وجه حق بهذا لاكتساب مزايا غير قانونية، أو بهدف الاضرار بالطرف ضحية الاحتيال" (حدي، وزيدان، ٢٠١٨، ص ٢٤٨).

وعرفه المعيار الدولي (٢٤٠) "بأنه: فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية".

ومن جهة نظر الباحثين فيمكن تعريف الاحتيال على أنه "تدخل غير قانوني يحدث بين جهتين، إذ يقوم الطرف الأول بالخداع المتعمد للطرف الآخر من خلال وسائل العرض المزورة من أجل الحصول على مزايا محظورة وجائرة".

في حين يعرف الفساد بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة وهو أيضاً خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها وذلك بهدف تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو لمجموعة من الأفراد" (مازن اللامي، ٢٠٠٧، ص ٢٤).

وعليه يمكن التفرقة بين الفساد المالي والاحتيال المالي حيث ان الفساد المالي: هو إساءة استخدام السلطة أو المنصب لتحقيق مكاسب شخصية أو لصالح طرف معين على حساب المصلحة العامة. غالباً ما يكون الفساد المالي مرتبطاً بالقطاع الحكومي، لكنه قد يحدث أيضاً في القطاع الخاص، ومن أمثلته الرشوة (دفع أموال للمسؤول للحصول على خدمة غير قانونية أو تفضيلات غير عادلة)، الاختلاس (سرقة الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة من قبل الموظف المكلف بإدارتها)، المحسوبية والوساطة (منح العقود أو

الوظائف لأشخاص بسبب علاقاتهم وليس بسبب كفاءتهم)، في حين الاحتيال المالي: هو عملية خداع أو تضليل مالية تتم بقصد تحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال التلاعب أو تقديم معلومات كاذبة أو مضللة. وغالباً ما يحدث الاحتيال المالي في القطاع الخاص لكنه قد يشمل القطاع العام أيضاً، ومن أمثلته: تزوير القوائم المالية لإظهار أرباح غير حقيقية، سرقة الهوية لاستخدامها في عمليات مالية غير مشروعة، تلاعب في أسعار الأسهم أو الأوراق المالية لتحقيق مكاسب غير قانونية، تقديم بيانات زائفة للحصول على قروض بنكية.

٢-٢ أنواع الاحتيال:

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع الاحتيال: الأخطاء المقصودة أو التحريفات التي لها علاقة بالمدقق باعتباره مسؤول عن كشفها ومنعها في التقارير المالية وهذان النوعين هما (عباس، ٢٠١٣، ص ٣٣-٢٤):

١ - التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي:

تتضمن التقارير المالية الاحتيالية تحريفات مقصودة أو حذف مبالغ، أو الإفصاح في البيانات المالية من أجل تضليل مستخدمي تلك البيانات، وتتضمن التقارير المالية الاحتيالية تجاوزات من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية لأنظمة الرقابة وذلك خلافاً إلى أنها تعمل بكفاءة، وبطريقة أخرى يمكن أن ترتكب الإدارة نفسها أفعال الاحتيال العش وذلك من خلال تجاوزها للأنظمة الرقابية واستخدامها لأساليب ووسائل متعددة ومنها الآتي:

أ- تسجيل القيود الوهمية في الدفاتر اليومية، وخاصة نهاية الفترة المحاسبية، للتلاعب بنتيجة الأعمال وتحقيق أهداف أخرى.

ب- سوء استخدام مقصود للإجراءات والسياسات الموضوعية التي لها علاقة بالقياس الاعتراف، العرض الإفصاح.

ت -تقديم أو تأخير الاعتراف في القوائم المالية بالمعاملات والأحداث الجوهرية التي تمت أثناء فترة إعداد التقارير المالية.

ث -الدخول في عمليات معقدة، لتحريف نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال تغيير السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الغير عادية.

٢- تحريفات ناتجة عن سوء استغلال الأصول:

يرافق التحريفات الناتجة عن سوء استغلال الأصول قيود أو سندات أو وثائق غير صحيحة (مضللة)، بهدف إخفاء حقيقة أن الأصول معيبة أو تم رهنها بدون تفويض أو إخفاء حالات سوء لاستغلال للأصول بطرق من الصعب اكتشافها، ويمكن أن يتم سوء استخدام الأصول بطرق متعددة نذكر منها الآتي: (سرقة أصول الوحدة الاقتصادية، كسرقة المقبوضات أو تحويلها إلى حسابات مصرفية وخاصة المتعلقة بالحسابات المشطوبة، وسرقة المخزون السلعي كأصول فعلية للاستعمال الشخصي أو لغرض بيعها .

٢ - ٣ مراحل تطور الاحتيال المالي:

لقد ظهر العديد من الرؤى النظرية والفكرية لتطور وانتشار هذه الظاهرة، وهناك مداخل كثيرة لتحديد هذه الظاهرة هي: (العمري، عبدالغني، ٢٠١٠، ص ٣٥٢-٣٥٤).

١ - المدخل الأخلاقي: يعد هذه المدخل أن ظاهرة الاحتيال المالي ظاهرة قيمية وسلوكية تكون بحالات غير جيدة وممارسات ضارة.

٢- المدخل الوظيفي: يطلق البعض عليه اسم المدخل العلمي والتبريري وأن هذا المدخل أشار إلى أن الاحتيال المالي لا يعد بالضرورة أن يكون انحرافاً كالنظام القيمي هذا وإنما انحراف كقواعد العمل.

٣- المدخل الثقافي: يشكل هذا المدخل أن الاحتيال المالي يكون ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب والنتائج وذلك لأنها ظاهرة ويمكن أن تعد ظاهرة ذات طابع منفصل له القدرة على التحقق والتجديد

٢-٤ اسباب الاحتيال وخصائصه:

أسباب الاحتيال كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال (حدود، وحسن، ٢٠٠٨، ص ٤٦).

١ - إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.

٢- زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.

- ٣- الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.
- ٤- تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- ٥- الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة.
- ٦- إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.
- ٧- اختلاس أصول المنشأة.
- ٨- قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.
- ٩- وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية.
- ١٠- تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.
- ١١- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للإدارة.
- ١٢- حوكمة الإدارة الأقل كفاءة أو عدم وجودها.
- ١٣- اختلاس أصول الإدارة أو جزء منها.
- ١٤- ضغوط غير اعتيادية من داخل وخارج الإدارة.
- ١٥- ميول الإدارة بنفسها واستعدادها لتحقيق المخالفات وذلك لتخفيف العبء الإداري.

٣- المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي.

٣-١ دور المراجعة الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال المالي من خلال دعم حوكمة الشركات

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم عناصر هيكل المراجعة الداخلية، التي تهدف لمنع الفساد والاحتيال المالي والإداري، وانطلاقاً من هذا الواقع، جاءت حوكمت الشركات باعتبارها الحل الأنسب لمعالجة أزمته الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة، إذ يمكن أن يكون للمراجعة الداخلية دوراً في اكتساب ومنع الاحتيال المالي من خلال التالي:

٣-١-١ تحسين الحوكمة المؤسسية.

أ - مفهوم حوكمة الشركات

الحوكمة هي امتداد لكل من الخصخصة والعولمة واقتصاد السوق فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات إلى أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والالتزام بالمبادئ والمعايير اللازمة وهي النزاهة والعدالة والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية والانضباط والاستقلالية والشفافية وهي الوضوح والدق في الحسابات الختامية للشركة (بشير سالم، ٢٠١٩، ص ٩٤٦)

وعرفها معهد المدققين الداخليين بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبه المخاطر للمؤسسة والتأكيد على كيفية في انجاز أهداف وخطط المؤسسة.

وعرفها (طارق عبدالعال، ٢٠٠٨، ص ٢٨)، "بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله توزيع أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة".

هناك مجموعه من الخصائص التي يجب تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذه المفاهيم

- ١- الانضباط: وهو اتباع السلوك المهني والاخلاقي المناسب والصحيح.
 - ٢- الإفصاح والشفافية: ويعني ذلك تقديم صورته حقيقته عن كل ما يحدث المؤسسة، وتوفير قنوات لبث المعلومات تسمح بعدالة ولكافة المستخدمين المهتمين بالحصول على تلك البيانات والمعلومات وفي الوقت المناسب.
 - ٣- الاستقلالية: وهي القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة دون ضغوط.
 - ٤- المساءلة: وهي امكانيه تقديم وتقدير اعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
 - ٥- المسؤولية: يقصد بها مسؤوليه الاطراف المكلفة بالتسيير والرقابة امام ذوي المصلحة في المؤسسة.
 - ٦- العدالة: وهو احترام حقوق مختلف المجموعات اصحاب المصلحة في المؤسسة.
- ٣-١-٢ مداخل المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي) في اكتشاف ومنع والاحتيال.

بحكم معرفه ودراية المراجعة الداخلية بالعمليات الرئيسية في جميع أنحاء المؤسسة وامتلاكه لخطوط اتصال مباشرة مع الادارة التنفيذية والموظفين فإنه بإمكانه لعب دور مهم في كشف الاحتيال عبر الداخل الاتية:

١ - مدخل تحليل التهديدات

يعتمد هذا المدخل على مفهوم التفوق على المحتالين بالحيل والدهاء ويساعد هذا المدخل في توجيه خطه التدقيق وبصفه خاصه في القاء الضوء على الاصول المعرضة للاحتيال بصورة اكبر، وذلك لقياس احتمال تحقق الاحتيال (السوافيري، احم عبدالملك، ٢٠٠١، ص ١٥٩). حيث تشكل مهاره المراجع الداخلي عنصراً حاسماً في اعتماد هذا المدخل، مثلما يشير اليه معيار التدقيق الداخلي رقم A2. ١٢١٠ المتعلق بالمهارة . كما يؤكد هذا المعيار A2. ٢١٢٠ المتعلق بذات المخاطر على وجوب تقييم مخاطر الاحتيال وجاء فيه: " يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر الاحتيال

٢ - مدخل نشر مفهوم الأمانة.

تطلب جهود اكتشاف ومنع الاحتيال التشجيع على نشر مفهوم الامانة داخل المؤسسة، ويندرج هذا المدخل ضمن انشطه المراجعة الداخلية المتعلقة بالاسهام في تحسين عمليات الحوكمة في المؤسسة، كما اشار اليه كل من المعيار ٢١٠٠ و ٢١١٠ المتعلقين بطبيعة العمل والحوكمة على التوالي.

٣ - مدخل الشك المعني

يجب على المراجع الداخلي ان يحتفظ وينفذ اعمال المراجعة مع الاخذ بالاعتبار عنصر الشك المهني، اذ لا يجب على المراجعة افتراض عدم الامانة للجهات الخاضعة للتدقيق، كما ليس له افتراض الامانة المطلقة وبدلاً من ذلك عليه تقييم قرائن التدقيق بموضوعيه، والتركيز على الظروف والوقائع التي ان وجدت تمثل مؤشراً على إمكانية حدوث لاحتيال (خلف الوردات، ٢٠٠٦، ص ٤٠)

الإطار العملي: الدراسة الميدانية

أولاً- أداة جمع البيانات

١ - تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راع الباحث في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

٢ - اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ - صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب - الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان علي الأستاذ المشرف، وبعد مناقشة الأستاذ المشرف، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية لاستمارة الاستبيان، وبعد ذلك قام الباحث بعرضه مرفقاً بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع

البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان وهي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي :-

المجموعة الأولى:- وتضم ٤ أسئلة شخصية وتشمل سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي والتخصص

المجموعة الثانية:- وتشمل ٦ عبارات حول مدى استقلالية المراجعين الداخليين .

المجموعة الثالثة:- وتشمل ٧ عبارات حول مدى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين.

المجموعة الرابعة:- وتشمل ٨ عبارات حول مدى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية .

المجموعة الخامسة:- وتشمل ٧ عبارات حول مدى الاحتيال المالي .

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحث بتوزيع عدد (٤٠) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من مجتمع الدراسة، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (٣٤) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة. والجدول رقم (١) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (١) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
٤٠	٣٤	٨٥.٠

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية ٨٥% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانياً:- ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (٢)

جدول رقم (٢) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

من خلال الجدول رقم (٢) يكون متوسط درجة الموافقة (٣)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (٣) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (٣) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (٣) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (٣) أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:-

ثالثاً:- خصائص مفردات عينة الدراسة

١ - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (٣) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من ١٠ سنوات	8	23.5
من ١١ سنة إلى ١٥ سنة	7	20.6
من ١٦ سنة فأكثر	19	55.9
المجموع	34	100.0

من خلال الجدول رقم (٣) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٦ سنة فأكثر ويمثلون نسبة (٥٥.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم اقل من ١٠ سنوات ويمثلون نسبة (٢٣.٥%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من ١١ سنة إلى ١٥ سنة ويمثلون نسبة (٢٠.٦%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

٢ -توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول رقم (٤) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير عام	5	14.7
مساعد مدير	6	17.6
مراجع	5	14.7
محاسب	6	17.6
موظف إداري	12	35.3
المجموع	34	100.0

من خلال الجدول رقم (٤) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مستواهم الوظيفي موظف إداري ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مستواهم الوظيفي مساعد مدير ومحاسب ويمثلون نسبة (١٧.٦%) لكل مستوى من المستويين من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مستواهم الوظيفي مدير عام ومراجع ويمثلون نسبة (١٤.٧%) لكل مستوى من المستويين من جميع مفردات عينة الدراسة.

٣ - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (٥) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عالي	12	35.3
بكالوريوس	21	61.8
ماجستير	1	2.9
المجموع	34	100.0

من خلال الجدول رقم (٥) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (٦١.٨%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (٢.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

٤- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (٦) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	17	50.0
إدارة	12	35.3
اقتصاد	2	5.9
تمويل ومصارف	2	5.9
قانون	1	2.9
المجموع	34	100.0

من خلال الجدول رقم (٦) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (٥٠%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم إدارة ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة (٥.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (٥.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم قانون ويمثلون نسبة (٢.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

رابعاً:- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة.

١ - مدى استقلالية المراجعين الداخليين

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى استقلالية المراجعين الداخليين تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى استقلالية المراجعين الداخليين

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
١	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلالية الكافية في أداء عملها عن باقي إدارات المصرف	4.0000	.00000	-5.831	.000
٢	لا يتعرض المراجعين الداخليين لضغوط من الإدارة العليا عند أداء مهامهم	3.6176	.73915	-3.772	.000
٣	يحال المراجعون الداخليون تقاريرهم مباشرة إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة	3.9706	.17150	-5.745	.000
٤	تؤثر درجة استقلالية المراجعين الداخليين في قدرتهم في كشف الاحتيال المالي	4.0588	.34300	-5.533	.000
٥	يتمتع فريق المراجعة الداخلية بمهارات تحليل البيانات اللازمة لاكتشاف الأخطاء أو التلاعب المالي	3.9412	.23883	-5.657	.000
٦	يمكن المرجعون الداخليون من الوصول إلى جميع المستندات والسجلات دون قيود	3.7647	.49597	-4.914	.000

من خلال الجدول رقم (٧) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (٠.٠٥) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (٣) لجميع العبارات المتعلقة بمدى استقلالية المراجعين الداخليين، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث

أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى استقلالية المراجعين الداخليين تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٨) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى استقلالية المراجعين الداخليين

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
مدى استقلالية المراجعين الداخليين	3.8922	.14727	35.325	.000

من خلال الجدول رقم (٨) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (35.325) بدلالة محسوبة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8922) وهو يزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى استقلالية المراجعين الداخليين حيث أن:-

- ١ - تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلالية الكافية في أداء عملها عن باقي إدارات المصرف.
 - ٢ - لا يتعرض المراجعين الداخليين لضغوط من الإدارة العليا عند أداء مهامهم.
 - ٣ - يحال المراجعون الداخليون تقاريرهم مباشرة إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
 - ٤ - تؤثر درجة استقلالية المراجعين الداخليين في قدرتهم في كشف الاحتيال المالي.
 - ٥ - يتمتع فريق المراجعة الداخلية بمهارات تحليل البيانات اللازمة لاكتشاف الأخطاء أو التلاعب المالي.
 - ٦ - يتمكن المراجعون الداخليون من الوصول إلى جميع المستندات والسجلات دون قيود.
- ٢- مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (٩) جدول رقم (٩) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
١	يتمتع المراجعون الداخليون في المؤسسة بالكفاءة والخبرة الكافية تمكنهم من أداء مهامهم لكفاءة	4.0000	.00000	-5.831	.000
٢	يلتزم المراجعون الداخليون بأخلاقيات المهنة والمعايير السلوكية عند أداء عملهم	4.0000	.00000	-5.831	.000
٣	تمتلك إدارة المراجعة الداخلية الخبرات المناسبة لاكتشاف الاحتيال المالي	3.1176	1.00799	-.686	.493
٤	الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين تؤثر في جودة نتائج المراجعة الداخلية	3.9706	.17150	-5.745	.000
٥	يتمتع المراجعون الداخليون بالقدرة على العمل تحت أي ضغط دون التأثير على أدائهم	3.5588	.74635	-3.528	.000
٦	يتحصل المراجعين الداخليين على تدريب دوري ومستمر لتعزيز كفاءاتهم	2.7647	.88963	-1.512	.131
٧	يتملك المراجعين الداخليين القدرة على تحليل البيانات المالية واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في المراجعة	2.3235	.68404	-4.131	.000

من خلال الجدول رقم (٩) يلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (٣) للعبارات التالية:

- ١ - يتمتع المراجعون الداخلون في المؤسسة بالكفاءة والخبرة الكافية تمكنهم من أداء مهامهم لكفاءة.
 - ٢ - يلتزم المراجعون الداخلون بأخلاقيات المهنة والمعايير السلوكية عند أداء عملهم.
 - ٣- الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين تؤثر في جودة نتائج المراجعة الداخلية.
 - ٤- يتمتع المراجعون الداخلون بالقدرة على العمل تحت أي ضغط دون التأثير على أدائهم
- لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب - الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) للعبارات التالية:-

- ١ - تمتلك إدارة المراجعة الداخلية الخبرات المناسبة لاكتشاف الاحتيال المالي.
 - ٢- يتحصل المراجعين الداخليين على تدريب دوري ومستمر لتعزيز كفاءاتهم.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ج- الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (٣) للعبارة التالية:-

- ١ - يمتلك المراجعين الداخليين القدرة على تحليل البيانات المالية واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في المراجعة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجة الموافقة على هذه العبارة، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين	3.3908	.24190	9.419	.000

من خلال الجدول رقم (١٠) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.419) بدلالة محسوبة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.3908) وهو يزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين حيث أن:-

- ١ - يتمتع المراجعون الداخلون في المؤسسة بالكفاءة والخبرة الكافية تمكنهم من أداء مهامهم لكفاءة.
 - ٢- يلتزم المراجعون الداخلون بأخلاقيات المهنة والمعايير السلوكية عند أداء عملهم.
 - ٣- الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين تؤثر في جودة نتائج المراجعة الداخلية.
 - ٤- يتمتع المراجعون الداخلون بالقدرة على العمل تحت أي ضغط دون التأثير على أدائهم.
- ٣- مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
١	تحتوي إدارة المراجعة الداخلية بالدعم الكافي من الإدارة العليا لتنفيذ مهامها بفعالية	4.4412	.50399	-5.252	.000
٢	يتم منح المراجعين الداخليين الصلاحيات اللازمة للوصول إلى جميع البيانات والمعلومات المطلوبة	4.2353	.43056	-5.391	.000
٣	يؤدي الدعم الإداري إلى استقلالية أكبر لإدارة المراجعة الداخلية مما يعزز من فعاليتها	4.2647	.44781	-5.359	.000
٤	دعم الإدارة لتدريب المراجعين الداخليين يساعد في تحسين مهارات كشف الاحتيال المالي	3.8529	.35949	-5.385	.000
٥	كلما زاد دعم الإدارة للمراجعة الداخلية قلت فرص حدوث الاحتيال المالي في المؤسسة	3.8824	.32703	-5.477	.000
٦	تسهم العلاقة الجيدة بين المراجعة الداخلية والإدارة العليا في تحقيق نتائج مراجعة أكثر دقة	3.8235	.38695	-5.292	.000
٧	تتم الاستجابة السريعة من الإدارة العليا لتوصيات المراجعة الداخلية	3.3529	.81212	-2.353	.019
٨	تساهم الشفافية والتعاون بين الإدارة والمراجعة الداخلية في تعزيز أنظمة الرقابة المالية	3.9706	.17150	-5.745	.000

من خلال الجدول رقم (١١) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (٠.٠٥) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (٣) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٢).

الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية	3.9790	.14976	38.118	.000

من خلال الجدول رقم (١٢) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (38.118) بدلالة محسوبة (٠.٠٠٠)

وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9790) وهو يزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية حيث أن:-

- ١ - تحتوي إدارة المراجعة الداخلية بالدعم الكافي من الإدارة العليا لتنفيذ مهامها بفعالية.
- ٢ - يتم منح المراجعين الداخليين الصلاحيات اللازمة للوصول إلى جميع البيانات والمعلومات المطلوبة.
- ٣ - يؤدي الدعم الإداري إلى استقلالية أكبر لإدارة المراجعة الداخلية مما يعزز من فعاليتها.

- ٤- دعم الإدارة لتدريب المراجعين الداخليين يساعد في تحسين مهارات كشف الاحتيال المالي.
- ٥- كلما زاد دعم الإدارة للمراجعة الداخلية قلت فرص حدوث الاحتيال المالي في المؤسسة.
- ٦- تسهم العلاقة الجيدة بين المراجعة الداخلية والإدارة العليا في تحقيق نتائج مراجعة أكثر دقة.
- ٧- تتم الاستجابة السريعة من الإدارة العليا لتوصيات المراجعة الداخلية.
- ٨- تساهم الشفافية والتعاون بين الإدارة والمراجعة الداخلية في تعزيز أنظمة الرقابة المالية.

٤- مستوى أنظمة المراجعة الداخلية بصورة عامة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة مستوى أنظمة المراجعة الداخلية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (مدى استقلالية المراجعين الداخليين، مدى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين ومستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٣) .

الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى أنظمة المراجعة الداخلية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
مستوى أنظمة المراجعة الداخلية	3.8004	.09014	51.775	.000

من خلال الجدول رقم (١٣) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (51.775) بدلالة محسوبة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8004) وهو يزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى أنظمة المراجعة الداخلية حيث أن:-

- ١- يوجد ارتفاع في مستوى استقلالية المراجعين الداخليين.
 - ٢- يوجد ارتفاع في مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين.
 - ٣- يوجد ارتفاع في مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية.
- ٥- مستوى الاحتيال المالي
- لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الاحتيال المالي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الاحتيال المالي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
١	يعد الاحتيال المالي خطأ واقع عن قصد أي متعمد	3.9706	.45960	-5.260	.000
٢	يتمثل الاحتيال المالي تحريف مفتعل للحقيقة في البيانات المحاسبية كتزوير المستندات أو تحريف البيانات والمبالغ	4.0000	.00000	-5.831	.000
٣	يمثل الاحتيال المالي التدليس والتضليل بنية الغش لدفع المستفيدين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين وأداء فعل أو الامتناع عن فعل	3.8824	.32703	-5.477	.000
٤	يشمل الاحتيال المالي إخفاء الحقائق في مفردات الإفصاح	3.8529	.35949	-5.385	.000
٥	يشمل الاحتيال المالي التصرف بالأموال المعهودة بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية	3.7941	.41043	-5.196	.000
٦	يعد سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين وتغطية سوء الاستخدام في السجلات من أشكال الاحتيال المالي	4.0000	.00000	-5.831	.000
٧	إن الخطأ المقصود ضمن الاحتيال المالي يهدف إلى إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية وذلك عن طريق التلاعب في البيانات	4.0000	.00000	-5.831	.000

من خلال الجدول رقم (١٤) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (٠.٠٥) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (٣) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى الاحتيال المالي، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى الاحتيال المالي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (٣) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الاحتيال المالي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الاحتيال المالي	3.9286	.12309	43.987	.000

من خلال الجدول رقم (١٥) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (43.987) بدلالة محسوبة (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9286) وهو يزيد عن متوسط المقياس (٣)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى الاحتيال المالي حيث أن:-

- ١- يعد الاحتيال المالي خطأ واقع عن قصد أي متعمد.
- ٢- يتمثل الاحتيال المالي تحريف مفتعل للحقيقة في البيانات المحاسبية كتزوير المستندات أو تحريف البيانات والمبالغ.

٣- يمثل الاحتيال المالي التدليس والتضليل بنية الغش لدفع المستفيدين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين وأداء فعل أو الامتناع عن فعل.

٤- يشمل الاحتيال المالي إخفاء الحقائق في مفردات الإفصاح.

٥- يشمل الاحتيال المالي التصرف بالأموال المعهودة بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية.

٦- يعد سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين وتغطية سوء الاستخدام في السجلات من أشكال الاحتيال المالي.

٧- إن الخطأ المقصود ضمن الاحتيال المالي يهدف إلى إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية وذلك عن طريق التلاعب في البيانات.

سادساً:- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

١ - أثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

لمعرفة أثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٦، ١٧، ١٨)

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار معامل الارتباط ومعامل التحديد المتعلقة بأثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

معامل ارتباط بيرسون R	R Square مربع الارتباط	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير
.999 ^a	.998	.998	.16442

من الجدول رقم (١٦) نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٩٩٩) ومعامل التحديد (٠.٩٩٨) بخطأ معياري للتقدير (٠.١٦٤٤٢) وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٨%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في استقلالية المراجعين الداخليين إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر استقلالية المراجعين الداخليين

جدول رقم (١٧) جدول تحليل التباين (ANOVA) لأثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

Sum of Squares مجموع المربعات		d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار	524.353	١	524.353	19396.746	.000 ^c
Residual البواقي	.892	٣٣	.027		
Total الإجمالي	525.245 ^d	٣٤			

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (١٧) نلاحظ أن قيمة إحصاء الاختبار F (١٩٣٩٦.٧٤) (بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠))، مما يشير إلى أن النموذج موفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول رقم (١٨) نتائج تقدير معاملات الانحدار لأثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

الدلالة الإحصائية P- Value	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعيارية Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
.000	139.272	.999	.007	1.008
أثر استقلالية المراجعين الداخليين بشكل إيجابي على قدرة المراجعة الداخلية في كشف ومنع الاحتيال المالي				

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (١٨) يكون نموذج الانحدار لأثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي يكون بالصورة التالية:

$$Y = 1.008 X_1$$

حيث: Y يمثل الاحتيال المالي X_1 يمثل مستوى استقلالية المراجعين الداخليين

من النموذج نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لأثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي (١.٠٠٨) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، وهذا يعني أن استقلالية المراجعين الداخليين له تأثير معنوي في الحد من الاحتيال المالي، ويتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول (١٨) السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+)) يشير ذلك إلى أن أثر استقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي ايجابي أي كلما زاد مستوى استقلالية المراجعين الداخليين بوحدة واحدة زاد مستوى الحد من الاحتيال المالي بقيمة (١.٠٠٨).

٢- أثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي.

لمعرفة أثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (١٩، ٢٠، ٢١)

جدول رقم (١٩) نتائج اختبار معامل الارتباط ومعامل التحديد المتعلقة بأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

معامل ارتباط بيرسون R	R Square مربع الارتباط	Adjusted R Square مربع معامل الارتباط المعدل	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير
.997 ^a	.994	.994	.30895

من الجدول رقم (١٩) نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط

بيرسون (٠.٩٩٧) ومعامل التحديد (٠.٩٩٤) بخطأ معياري للتقدير (٠.٣٠٨٩٥) وهو مقدار صغير نسبياً وهذا يدل على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٤%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين.

جدول رقم (٢٠) جدول تحليل التباين (ANOVA) لأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

Sum of Squares مجموع المربعات	d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار	١	522.095	5469.660	.000 ^c
Residual البواقي	٣٣	.095		
Total الإجمالي	34			

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (٢٠) نلاحظ أن قيمة إحصاء الاختبار F (٥٤٦٩.٠٩٥) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول رقم (٢١) نتائج تقدير معاملات الانحدار لأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي

معاملات الانحدار B		الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة إحصاء الاختبار T	الدلالة الإحصائية P- Value
أثر استقلالية المراجعين الداخليين بشكل إيجابي على قدرة المراجعة الداخلية في كشف ومنع الاحتيال المالي	1.153	.016	.997	73.957	.000

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (٢١) يكون نموذج الانحدار لأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي يكون بالصورة التالية: $Y = 1.153 X_1$

حيث: Y يمثل الاحتيال المالي X_1 يمثل مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين

من النموذج نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي (١.١٥٣) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، وهذا يعني أن كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين له تأثير معنوي في الحد من الاحتيال المالي، ويتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول (٢١) السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+)) يشير ذلك إلى أن أثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي ايجابي أي كلما زاد مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين بوحدة واحدة زاد مستوى الحد من الاحتيال المالي بقيمة (١.١٥٣).

٣- أثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي .
لمعرفة أثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (٢٢، ٢٣، ٢٤)

جدول رقم (٢٢) نتائج اختبار معامل الارتباط ومعامل التحديد المتعلقة بأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل مربع الارتباط	Adjusted R Square معامل مربع المعدل	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير
.999 ^a	.998	.998	.19389

من الجدول رقم (٢٢) نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٩٩٩) ومعامل التحديد (٠.٩٩٨) خطأ معياري للتقدير (٠.١٩٣٨٩) وهو مقدار صغير نسبياً وهذا يدل على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٨ %) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في الدعم الإداري للمراجعة الداخلية إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية

جدول رقم (٢٣) جدول تحليل التباين (ANOVA) لأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

Sum of Squares مجموع المربعات	d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار 524.004	١	524.004	13938.648	.000 ^c
Residual البواقي 1.241	٣٣	.038		
Total الإجمالي 525.245 ^d	34			

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (٢٣) نلاحظ أن قيمة إحصاء الاختبار F (١٣٩٣٨.٦٤) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول رقم (٢٤) نتائج تقدير معاملات الانحدار لأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعيارى Beta	قيمة إحصاء الاختبار T	الدلالة الإحصائية P- Value
الدعم الإداري للمراجعة الداخلية يعزز من فعاليتها في اكتشاف ومنع الاحتيال المالي .986	.008	.999	118.062	.000

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (٢٤) يكون نموذج الانحدار لأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي يكون بالصورة التالية: $Y = 0.986 X_1$

حيث: Y يمثل الاحتيال المالي X_1 يمثل مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية

من النموذج نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي (٠.٩٨٦) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، وهذا يعني أن الدعم الإداري للمراجعة الداخلية له تأثير معنوي في الحد من الاحتيال المالي، ويتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول (٢٤) السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+)) يشير ذلك إلى أن أثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي ايجابي أي كلما زاد مستوى بوحدة واحدة زاد الحد من الاحتيال المالي بقيمة (٠.٩٨٦).

٤- أثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي
لمعرفة أثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط فكانت النتائج كما بالجدول رقم (٢٥، ٢٦، ٢٧)
جدول رقم (٢٥) نتائج اختبار معامل الارتباط ومعامل التحديد المتعلقة بأثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1.000 ^a	.999	.999	.121

من الجدول رقم (٢٥) نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (١.٠٠٠) ومعامل التحديد (٠.٩٩٩) خطأ معياري للتقدير (٠.١٢١) وهو مقدار صغير نسبياً وهذا يدل على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٩ %) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في أنظمة المراجعة الداخلية إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر أنظمة المراجعة الداخلية

جدول رقم (٢٦) جدول تحليل التباين (ANOVA) لأثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

Sum of Squares مجموع المربعات		d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار	524.764	١	524.764	36031.301	.000 ^c
Residual البواقي	.481	٣٣	.015		
Total الإجمالي	525.245 ^d	34			

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥
من الجدول رقم (٢٦) نلاحظ أن قيمة إحصاء الاختبار F (٣٦٠٣١.٣٠) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول رقم (٢٧) نتائج تقدير معاملات الانحدار لأثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

الدلالة الإحصائية P- Value	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
.000	189.819	1.000	.005	1.033
اثر فاعلية أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي				

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

من الجدول رقم (٢٧) يكون نموذج الانحدار لأثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي يكون بالصورة التالية: $Y = 1.033 X_1$

حيث: Y يمثل الاحتيال المالي X_1 يمثل مستوى أنظمة المراجعة الداخلية

من النموذج نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لأثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي (١.٠٣٣) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، وهذا يعني أن أنظمة المراجعة الداخلية لها تأثير معنوي في الحد من الاحتيال المالي، ويتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول (٢٧) السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+)) يشير ذلك إلى أن أثر أنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي ايجابي أي كلما زاد مستوى أنظمة المراجعة الداخلية بوحدة واحدة زاد الحد من الاحتيال المالي بقيمة (١.٠٣٣).

سابعا :- نتائج البحث

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث ووفقا لاستجابة مفردات عينة البحث يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في المحاور التالية:

١ - معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ١٦ سنة فأكثر ويمثلون نسبة (٥٥.٩%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم اقل من ١٠ سنوات ويمثلون نسبة (٢٣.٥%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

٢ - معظم مفردات عينة الدراسة مستواهم الوظيفي موظف إداري ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مستواهم الوظيفي مساعد مدير ومحاسب ويمثلون نسبة (١٧.٦%) لكل مستوى من المستويين من جميع مفردات عينة الدراسة.

٣- معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (٦١.٨%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

٤- معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (٥٠%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم إدارة ويمثلون نسبة (٣٥.٣%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

٥- يوجد ارتفاع في مستوى أنظمة المراجعة الداخلية حيث أن:-

أ - يوجد ارتفاع في مستوى استقلالية المراجعين الداخليين.

ب - يوجد ارتفاع في مستوى كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين.

ج - يوجد ارتفاع في مستوى الدعم الإداري للمراجعة الداخلية.

٦- يوجد ارتفاع في مستوى الحد من الاحتيال المالي.

٧- يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأنظمة المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٩%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في أنظمة المراجعة الداخلية إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر أنظمة المراجعة الداخلية حيث أن:-

أ - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٨%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في استقلالية المراجعين الداخليين إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر استقلالية المراجعين الداخليين.

ب - وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكفاءة وخبرة المراجعين الداخليين في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٤%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر كفاءة وخبرة المراجعين الداخليين.

ج - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للدعم الإداري للمراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي حيث أن (٩٩.٨%) من التباينات في الاحتيال المالي يُفسرها التباين في الدعم الإداري للمراجعة الداخلية إذا لم يتأثر الاحتيال المالي إلا بأثر الدعم الإداري للمراجعة الداخلية.

التوصيات: وقد توصل الباحثان الى مجموعة التوصيات وكانت كالتالي:

- ١ - الرفع من مستوى الخبرة والكفاءة وتعزيز المهارات لدى المراجع الداخلي من خلال تزويده بدورات تدريبية مستمرة لغرض اكتشاف الاحتيال المالي.
- ٢ - اعطاء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في مجال تحليل البيانات لغرض اكتشاف الاخطاء والتلاعب المال.
- ٣ - ضرورة استجابة الادارة العليا لتقارير المراجع الداخلي بشأن المخاطر التي تتعرض اليها المؤسسة من احتيال مالي.
- ٤ - ضرورة وجود خط اتصال مباشر بين المراجعين الداخليين والادارة العليا من اجل دعم الاستقلالية.

المراجع

- ١- عادل فرج الصواني، وآخرون، أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الاول، الجزء الثاني، ٢٠٢٣ ف.
- ٢- مفتاح سالم ارحومة، احمد محمد التير، دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسات الخدمية العاملة بمدينة مصراته، مجلة البحوث الأكاديمية مصراته (العلوم الإنسانية)، العدد ٢٢ ، يوليو ٢٠٢٢ ف.
- ٣- فاطمة هذاب وآخرون ، مدى فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ١٢٩ ، ايلول، ٢٠٢١ ف.
- ٤- احمد محمد التير، ابراهيم علي ابوشيته، العلاقة بين توفر القدرات الابداعية للمراجعين الداخليين وجودة ادائهم المهني، مجلة العلوم والاقتصاد والسياسة، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد ١٥ ، يونيو، ٢٠٢٠ ف.
- ٥- عبد الفتاح الصحن، احمد النور، الرقابة ومراجعة الحسابات، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ف. ٢٠٢٠
- ٦- ابوجبل، نجوى محمد، دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين اداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٩ ف.
- ٧- الغالي، بوخروبة، بلقاسم، ودواح، التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية، دراسة عينية من المصارف لولاية مستغانم، الجزائر، ٢٠١٩ ف.
- ٨- بشير فرج سالم، حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والاداري، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات واشكال التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجاً)، ٢٠١٩ ف
- ٩- حدبي عبد القادر، زيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، المجلد ١٤ ، العدد ١٨ ، ٢٠١٨ ف.
- ١٠- حمد، منى كامل، دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري، ٢٠١٦ ف.

- ١١- عباس محمد عبدالجليل، اهمية عمل لجان التدقيق وتكاملها مع مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال، بحث مقدم من مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من شهادة المحاسب القانوني، بغداد، ٢٠١٣ ف.
- ١٢- جعفر عثمان الشريف، مراجعة الحسابات، الخرطوم، ٢٠١٠ ف.
- ١٣- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة المجمع العربي المحاسبين القانونيين، الاردن، ٢٠٠٩ ف.
- ١٤- طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم والمبادي، التجارة، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨ ف.
- ١٥- دحدوح، حسين، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات، (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨ ف.
- ١٦- سعداني ابراهيم احمد، دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٨ ف.
- ١٧- مازن زاير اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد. مطبعة دانية، الطبعة الاولى ، بغداد ٢٠٠٧
- ١٨- بغدود، وراضية، وصبايحي، ونوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول (ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات ول العالم، ٢٠٠٧ ف.
- ١٩- محمد مصطفى، سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٦ ف.
- ٢٠- خلف عبدالله الوردات، التدقيق الداخلي النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦
- ٢١- أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبدالغني، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ٢٠٠٦
- ٢٢- لطفي، أمين السيد أحمد، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ف.
- ٢٣- عبد الفتاح محمد الحصن، كمال فهيم ابوزيد، المراجعة علماً وعملاً، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣ ف.
- ٢٤- محمد محمود خيرى يوسف، دروس وبحوث في المراجعة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦ ف.